متطلبات إنشاء فروع للجامعات العالمية بالمملكة العربية السعودية

د. ندى عبدالرحمن عبدالعزيز أبوحيمد *

مقدمة:

على مدى العقود الثلاثة الماضية برزت فروع الجامعات العالمية كشكل من أشكال التعليم العالى العابر للحدود الوطنية، الذى نما بوتيرة متسارعة تحديدًا بعد توقيع اتفاقية الجاتس [GATS] فى العام ١٩٩٥م الرامية إلى تحرير التجارة فى التعليم العالى ضمن عدة أوجه، من ضمنها الوجود التجارى المتمثل فى قيام مؤسسة تعليم عال أجنبية بإنشاء فرع لها لتقديم الخدمات التعليمية فى دولة أخرى.

وتكشف تقارير مرصد التعليم العالى العابر للحدود [OBHE]، نموًا ملحوظًا للفروع حيث بلغت أعدادها فى آخر تحديث لإحصاءات العام ٢٠٢٠ (٣٠٦) فروع، موزعة على عدة دول تأتى فى مقدمتها على التوالى كل من الصين، الإمارات، سنغافورة، ماليزيا، وقطر.

وقد ساهم فى نموها وتزايد أعدادها عدة عوامل منها ما يتعلق بالجامعة الأم، ومنها ما يتعلق بالبلد المستضيف كشفت عنها العديد من الدراسات، كدراسة "فرانكلين" و"الزعبى" Franklin & Alzouebi (٢٠١٤) ودراسة "الفوزان" Alfouzan (٢٠١٥) ومن هذه العوامل إجراء الدراسات حول احتياجات السوق المحلية ومتطلبات سوق العمل، تبنى خطة إستراتيجية ذات رؤية واضحة، جذب أعضاء هيئة التدريس ذوى الكفاءة واستبقائهم، تحقيق التوازن بين الاحتياجات المحلية والمتطلبات الدولية، وتسجيل العدد الكافى من الطلاب وجذب المؤهلين منهم أكاديميًا.

---

* دكتوراه إدارة التعليم العالى/ جامعة الملك سعود.

ومن الجدير بالذكر أن التسهيلات المقدمة من البلدان المستضيفة سواءً التشريعية والتنظيمية والمادية، وغيرها تعتبر من الدوافع الجاذبة لاستقطاب الجامعات العالمية لافتتاح فروع خارجية لها، حيث كشف "ويلكنز" Wilkins (٢٠١٦) بأن قرار إنشاء فرع خارجي يعتمد على توافر مجموعة من العوامل التشريعية والبيئية والتنظيمية والسوقية، ودراسة "جوميز" Gomez (٢٠١٥) التى أكدت على أن البلدان المستضيفة تعمد إلى خلق الفرص وتطوير سياساتها لجذب الجامعات العالمية لافتتاح فروع لها، أما "ويلكنز" و"هوسمان" Wilkins and Huisman (٢٠١٢) فيؤكدان بأن الدول الأكثر جذبًا لاستضافة الفروع الدولية للجامعات هى التى تتوافر بها مراكز أو مدن أكاديمية، وتقدم حكوماتها دعمًا ماليًا وتسهيلات تنظيمية وقانونية.

وفى المملكة العربية السعودية وضمن سعيها لتحقيق رؤية المملكة ٢٠٣٠، والتى من أهدافها تحقيق اقتصاد مزدهر من خلال "تهيئة البيئة الجاذبة التى يمكن من خلالها استثمار كفاءاتنا البشرية، واستقطاب أفضل العقول فى العالم للعيش على أرضنا، وتوفير كل الإمكانات التى يمكن أن يحتاجوا إليها، بما يسهم فى دفع عجلة التنمية" وانطلاقًا من إدراكها لأهمية مواكبة التطورات العالمية فى التعليم العالى صدرت موافقة المقام السامى على نظام الجامعات الجديد الذى سمح فى الفقرة الثانية من المادة السابعة بإنشاء فروع للجامعات الأجنبية، وإقرار اللوائح التنظيمية لعملها فى المملكة العربية السعودية والرقابة عليها، مما يؤمل أن تكون رافدًا داعمًا للتعليم العالى المحلى بشقيه الحكومى والخاص.

وحتى تحقق الفروع أهدافها محليًا كان لابد من العمل على تهيئة البيئة الجاذبة لاستضافة الفروع من خلال توفير المتطلبات، وتقديم التسهيلات والحوافز التى تساهم فى نجاحها واستدامتها مما يسهم فى تنظيم آلية استقطاب أفضل الجامعات العالمية لافتتاح فروع لها بالمملكة، قد تكون ذات مردود إيجابى على الاقتصاد الوطنى.

مشكلة الدراسة وأسئلتها:

بعد السماح بإنشاء فروع للجامعات العالمية بالمملكة العربية السعودية تظهر الحاجة لضرورة العمل على توفير المتطلبات اللازمة لإنشائها محليًا، ذلك أن عدم توفير هذه المتطلبات من شأنه أن يقود إلى تقليل فرص نجاحها واستدامتها، حيث كشفت دراسة "توركان" و"جولييفا" Turcan and Gulieva (٢٠١٤) بأن من أسباب فشل الفروع وإغلاقها ضعف التخطيط وعدم دراسة السوق المحلى قبل إنشاء الفروع، وانخفاض معدلات تسجيل الطلاب، إضافةً إلى قصور النواحى المادية.

فى المقابل أشار "جوميز" Gomez (٢٠١٥) إلى أن التعاون الوثيق بين حكومات الدول المستضيفة والقائمين على تلك الفروع سواءً فى تسهيل إصدار التراخيص والاعتماد وتقييم المناهج الدراسية يسهم فى نجاح الفروع واستمراريتها.

وحتى تحقق الفروع أهدافها فى المملكة العربية السعودية كان من الأهمية بمكان العمل على توفير المتطلبات اللازمة لإنشائها، حيث أكدت دراستى "العامرى" Al-Amiri (٢٠١٣) و"القحطانى" Al-Qahtani (٢٠١٧) على ضرورة العمل على توفير المتطلبات اللازمة لتدويل التعليم العالى السعودى وتحرير التجارة فى الخدمات التعليمية سواءً كانت متطلبات تشريعية، إستراتيجية، فلسفية، أكاديمية وغيرها، ونظرًا لحداثة السماح بإنشاء الفروع فى المملكة العربية السعودية، وفى ظل الحاجة لتهيئة المناخ المناسب لاستضافة الفروع محليًا، مقابل قلة الدراسات العربية فى هذا المجال، جاءت هذه الدراسة لتكشف عن المتطلبات اللازمة لإنشاء الفروع بالمملكة العربية السعودية، مما يمكنه أن يوفر بيئة محفزة وجاذبة لاستضافة فروع لأبرز الجامعات العالمية، لذا سعت الدراسة للإجابة عن سؤال الدراسة الرئيس، وهو ما المتطلبات اللازمة لإنشاء الفروع بالمملكة العربية السعودية؟ ويتفرع عنه الأسئلة الآتية:

١. ما المتطلبات التشريعية والقانونية اللازمة لإنشاء فروع لجامعات عالمية بالمملكة العربية السعودية؟

٢. ما المتطلبات التنظيمية والإدارية اللازمة لإنشاء فروع لجامعات عالمية بالمملكة العربية السعودية؟

٣. ما متطلبات الثقافة التنظيمية اللازمة لإنشاء فروع لجامعات عالمية بالمملكة العربية السعودية؟

٤. ما المتطلبات الإستراتيجية اللازمة لإنشاء فروع لجامعات عالمية بالمملكة العربية السعودية؟

٥. ما المتطلبات المادية اللازمة لإنشاء فروع لجامعات عالمية بالمملكة العربية السعودية؟

٦. ما المتطلبات الأكاديمية اللازمة لإنشاء فروع لجامعات عالمية بالمملكة العربية السعودية؟

أهمية الدراسة:

تتلخص أهمية الدراسة فى جانبين هما:

- **الأهمية العلمية:** تعد الدراسة المحلية الأولى – حد علم الباحثة – التى تدرس متطلبات إنشاء فروع للجامعات العالمية بالمملكة العربية السعودية، كما أنها تتوافق مع القرار السامى بالسماح بإنشاء فروع للجامعات العالمية بالمملكة وفقًا لنظام الجامعات الجديد، إضافةً إلى ندرة الدراسات العربية حول الفروع، لذا يؤمل أن تسهم الدراسة فى إثراء المكتبة فى هذا المجال.

- **الأهمية العملية:** يؤمل أن تساهم الدراسة الحالية فى توفير معلومات ميدانية عن متطلبات إنشاء الفروع محليًا، مما يمكنه أن يساهم فى توفير المعلومات اللازمة لتهيئة البيئة الجاذبة لاستضافة الفروع فى المملكة العربية السعودية.

حدود الدراسة:

اقتصرت الدراسة على دراسة متطلبات إنشاء فروع للجامعات العالمية بالمملكة العربية السعودية ضمن الأبعاد الآتية (المتطلبات التشريعية والقانونية – المتطلبات الإدارية– متطلبات الثقافة التنظيمية – المتطلبات الإستراتيجية – المتطلبات المادية– المتطلبات الأكاديمية).

التعريفات الإجرائية:

- **الجامعات العالمية (International Universities):** يقصد بها فى هذه الدراسة الجامعات الأجنبية المتميزة أكاديميًا وإداريًا وماليًا، والحاصلة على مراكز متقدمة فى التصنيفات العالمية.
- **فروع الجامعات العالمية (International Branch Campuses) [IBC] :** يقصد بها فى هذه الدراسة حرم جامعى خارجى متكامل بمرافقه التعليمية مملوك كليًا أو جزيئًا لجامعة أجنبية "غير سعودية" حاصلة على مراكز متقدمة فى التصنيفات العالمية، يحمل اسمها والعلامة التجارية نفسها، وتُمنح حق إدارته والإشراف عليه أكاديميًا وإداريًا، يقدم برامج أكاديمية بتخصصات تتناسب مع احتياجات ومتطلبات بيئة المجتمع السعودى بمستوى تعليمى مقارب للجودة فى الجامعة الرئيسة، يَدْرس به الطالب البرنامج كاملاً منتظمًا، ليحصل على شهادة علمية معتمدة ومعترف بها من الجامعة الأم.

- **المتطلبات (Requirements):** يقصد بها فى هذه الدراسة الاحتياجات أو الخدمات التشريعية، الإدارية، التنظيمية، الإستراتيجية، المادية والأكاديمية، التى ينبغى على المملكة العربية السعودية توفيرها لتهيئة البيئة الجاذبة لإنشاء فروع للجامعات العالمية محليًا.

المفاهيم النظرية:

لم تقتصر الجامعة المعاصرة اليوم على تقديم تعليمها عبر حرمها الجامعى فقط، بل عملت على تدويل خدماتها عبر التعليم عن بعد والتعليم الافتراضى، ومن خلال الاتفاقيات والشراكات وبرامج التوأمة والامتياز ومراكز التعلم الدولية وفروعها الخارجية، منتهجة نهج التعليم العالى العابر للحدود الوطنية Transnational or Cross Border higher education [TNHE].

والذى عُرف فى وثيقة ميثاق الممارسات المهنية الصادرة عن اليونسكو ومجلس أوربا UNESCO and Council of Europe (٢٠٠١) بأنه: "كافة أنماط البرامج الدراسية للتعليم العالى، أو مجموعة المقررات الدراسية والخدمات التعليمية التى تقدم للطلاب المتواجدين فى بلدان أخرى خارج البلدان الأصلية للمؤسسات الجامعية الأم التى تمنح الدرجات وتعتمد الشهادات، أو هو مجموعة البرامج الأكاديمية التى تنتمى لنظام تعليمى لإحدى الدول التى تختلف عن الدولة التى يقع بها مقر المؤسسة المعنية، أو ربما تتميز بالاستقلالية عن أى نظام وطنى للتعليم العالى".

أشكال التعليم العالي العابر للحدود:

يتخذ التعليم العالى العابر للحدود أشكالًا عدة لخصها "نايت" Knight (٢٠٠٣) و"نايدو" Naidoo (٢٠٠٩) فى الآتى:

- التعليم عن بعد الذى تقدم فيه المؤسسة التعليمية برامجها للطلاب فى البلدان الأخرى باستخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.
- الدرجات العلمية المشتركة التى تتعاون فيها مؤسستان فى بلدين مختلفين لتقديم درجة فى أحد هذه البلدان أو فى بلد ثالث مختلف.
- اتفاقيات التوأمة بين مؤسستين للتعليم محلية وأجنبية لتقديم برامج مشتركة.
- امتياز تقدمه مؤسسة تعليمية أجنبية لمؤسسة أخرى محلية لتقديم برامجها الأكاديمية.
- فروع الجامعات العالمية.

هذا وتعتبر فروع الجامعات العالمية أحدث أشكال التعليم العالى العابر للحدود، والتى تعتبر وفقًا "للعوضى" (٢٠١٣) التجسيد الجديد للحراك الأكاديمى فى التعليم العالى.

ومن خلال الاطلاع على الأدبيات أكدت العديد من الدراسات كدراسة "لوتون" و"كاتسوميتروس" Lawton and Katsomitros (٢٠١٢) و"ماكى" Mackie (٢٠١٩) و"فيربيك" و"ميركلى" Verbik and Merkley (٢٠٠٦) على عدم وجود اتفاق حول مفهوم فروع الجامعات العالمية، حيث اختلف المفهوم باختلاف الفترة الزمنية، وتطور مع تطور طبيعة عمل وأهداف الفروع نفسها، والتغييرات المستمرة فى الأنشطة والعمليات والنماذج وأشكال التعاون المشترك، واختلاف أهداف الجامعات الأم، وتغير الأطر التنظيمية للبلدان المستضيفة.

ولعل أبرز المحاولات لتحديد مفهوم فروع الجامعات العالمية تعريفات مرصد التعليم العالى العابر للحدود [OBHE]، وهو منظمة مقرها المملكة المتحدة تجرى تقارير ودراسات حول النشاط التعليمى العابر للحدود، عبر فرق بحث من جامعة ولاية نيويورك ألبانى [C-BERT]، بالتعاون مع المجلس الأمريكى للتعليم American Council for

[ACE] Education والتى عرفت الفروع فى آخر تقاريرها على أنها "كيان مملوك، على الأقل جزئيًا، من قِبل جهة أجنبية مقدمة للتعليم العالى؛ تعمل باسم مزود التعليم الأجنبى؛ ويوفر برنامجًا أكاديميًا كاملاً، بشكل كبير فى الموقع، مما يؤدى إلى الحصول على درجة تمنحها جهة التعليم الأجنبية" (Garrett el al.، ٢٠١٦).

ومن خلال الاطلاع على العديد من الدراسات كدراسة المجلس الأمريكى للتعليم [ACE] (٢٠٠٩) و"تايت" و"ماكنمارا" Knight & McNamara (٢٠١٧) "فيربيك" و"ميركيلى" Verbik and Merkley (٢٠٠٦) و"ويلكنز" و"رامبلى" Wilkins and Rumbley (٢٠١٨)، نتوصل لأهم الخصائص التى ميزت الفروع عن غيرها من أشكال التعليم العالى العابر للحدود، وهى كالآتى:

١. أن تكون مملوكة كليًا أو جزئيًا للجامعة الأم.
٢. أن يكون للفرع تواجد مادى على أرض البلد المستضيف، وبنية تحتية تتلاءم مع مقومات الحرم الجامعى.
٣. أن تُشغل إداريًا وأكاديميًا من قبل الجامعة الأم، وتحمل اسمها ونفس هويتها وعلامتها التجارية.
٤. أن تطبق المعايير الأكاديمية وضمان الجودة المتبعة فى الجامعة الأم، فيما يتعلق بالمناهج الدراسية، ومعايير قبول الطلاب، وتوظيف أعضاء هيئة التدريس وغيرها.
٥. أن تعتمد برامجها وشهاداتها من الجامعة الأم.
٦. أن يدرس الطالب البرنامج كاملاً منتظمًا بالفرع.

ومن الجدير بالذكر أنه مع استمرار مؤسسات التعليم العالى فى التوسع فى برامج التعليم العابر للحدود، فإنه من المتوقع أن تشهد فروع الجامعات العالمية مزيدًا من التوسع

والانتشار، مما سيعزز من السمعة الأكاديمية للجامعات العالمية، ويحسن مستوى التعليم فى البلدان المستضيفة، ويزيد التنافسية بين مؤسسات التعليم العالى، ويتيح فرصًا أكبر للطلاب للحصول على تعليم عالى الجودة فى بلدانهم.

الدراسات السابقة:

دراسة "ويلكنز" و"هوسمان" Wilkins and Huisman (٢٠١٢) بعنوان "الفرع الجامعى العالمى العابر للحدود الوطنية كإستراتيجية فى التعليم العالى"، وهدفت إلى تقديم تفسير نظرى للقرارات التى اتخذتها مؤسسات التعليم العالى فيما يتعلق بإنشاء أو عدم إنشاء فروع عالمية لها، واعتمدت المنهج المكتبى الوثائقى التحليلى من خلال تحليل تقارير الجامعات، وتقارير المنظمات الحكومية فى البلدان التى استضافت الفروع الدولية للجامعات، ومواقعها الإلكترونية ومنشوراتها، وتوصلت إلى أن الدول الأكثر جذبًا لاستضافة الفروع الدولية للجامعات هى التى تتوافر بها مراكز تعليمية أو مدن أكاديمية، وتقدم حكوماتها دعمًا ماليًا وتسهيلات تنظيمية وقانونية.

دراسة "العامرى" (٢٠١٣) بعنوان "متطلبات تدويل التعليم العالى كمدخل لتحقيق الريادة العالمية للجامعات السعودية: تصور مقترح"، وهدفت إلى بناء تصور مقترح لمتطلبات تدويل التعليم العالى كمدخل لتحقيق الريادة العالمية للجامعات السعودية، واستخدمت المنهج الوصفى المسحى، واعتمدت الاستبانة كأداة للدراسة، والتى طبقت على عينة عشوائية طبقية من القيادات الأكاديمية فى عشر جامعات سعودية بلغت ٥١٢ قائدًا، وتوصلت إلى أن درجة أهمية متطلبات تدويل التعليم العالى فى الجامعات السعودية الحكومية جاءت عالية جدًا، وخرجت بتصور مقترح لهذه المتطلبات منها الآتى: (تبنى فلسفة إعداد كوادر وطنية تتمتع بكفايات عالمية- تأكيد فلسفة التعاون الأكاديمى مع الجامعات العالمية الرائدة- تحليل البيئة الخارجية لتحديد الفرص والمخاطر والبيئة

الداخلية لتحديد نقاط القوة والضعف المرتبطة بالتدويل- صياغة رؤية جامعية لبيئة أكاديمية تدعم التعددية الثقافية- إنشاء وحدات إدارية تشرف على برامج التدويل- بناء هياكل تنظيمية تدعم مبادرات التعاون الدولي- رصد اعتمادات مالية لتمويل أنشطة التدويل- بناء مناهج لإعداد خريجين عالميين- تفعيل اتفاقيات تعاون دولية مع الجامعات العالمية لتبادل أعضاء هيئة التدريس واستضافة العلماء الزائرين- تطبيق إجراءات لتيسير انتقال الطلاب الدوليين- عقد اتفاقيات التوأمة مع الجامعات العالمية- استقطاب البرامج الأكاديمية من الجامعات العالمية- مواءمة المخرجات لمتطلبات سوق العمل الدولي- افتتاح فروع للجامعات العالمية فى الداخل- افتتاح فروع للجامعات السعودية فى الخارج).

دراسة "الفوزان" Alfouzan (٢٠١٥) بعنوان "الفروع العالمية بالخليج العربى: وجهة نظر حول العوامل التنظيمية للنجاح"، وهدفت للتعرف على العوامل المؤثرة فى نجاح الفروع العالمية للجامعات واستدامتها، واعتمدت المنهج الوصفى بنوعيه الكمى والنوعى، حيث وزعت استبانات، وأجريت مقابلات مع أعضاء هيئة التدريس والموظفين الإداريين بفرع جامعة "تكساس إيه أند إم" فى قطر (TAMUQ)، وفرع جامعة نيويورك فى أبوظبى (NYUAD)، وتوصلت إلى أن من أهم عوامل نجاح الفروع العالمية للجامعات (إجراء الدراسات الكافية للاحتياجات المحلية، ومتطلبات سوق العمل قبل إنشاء الفرع – دراسة الخبرات السابقة للفروع الدولية والاستفادة من تجاربها – تلبية معايير ضمان الجودة للخدمات التعليمية وزيادة الحصة السوقية – جذب أعضاء هيئة تدريس من ذوى الكفاءة واستبقائهم- توفير الاحتياجات اللازمة للأكاديميين والإداريين ورفع مستوى الرضا الوظيفي- العمل على زيادة القدرة التنافسية محليًا وعالميًا – العمل على تحقيق التوازن بين الاحتياجات المحلية والمتطلبات الدولية – إعداد الطلاب لسوق العمل مما يعزز الهوية ويرفع من سمعة الفروع وقدرتها التنافسية).

دراسة "كليفورد" Clifford (٢٠١٥) بعنوان "تقييم جدوى الفروع العالمية للجامعات: العوامل التى تأخذها الجامعات فى الاعتبار عند إنشاء فروعها الخارجية"، وهدفت إلى تحديد الخطوات التى تتبعها الجامعات والعوامل التى تعتبرها عند إنشاء فروع عالمية لها، مما يساهم فى التوصل لإطار يساعد المسؤولين مستقبلاً فى توجيه عملية صنع القرارات المتعلقة بالفروع العالمية، اعتمدت المنهج النوعى، حيث تمت مقابلة ٣٨ من صانعى القرار الذين يمثلون ٢٦ فرعًا فى شرق آسيا وأوربا والشرق الأوسط، و١١ جامعة عالمية، واقتصرت فقط على فروع للجامعات الأمريكية والأوربية، وتوصلت إلى أن إنشاء فرع عالمى للجامعة يمر بخمس خطوات هى (مرحلة التفكير، ويتم فيها دراسة الإيجابيات والسلبيات – مرحلة الدعم، ويشمل التأييد من قادة المؤسسة وتشجيع أصحاب المصلحة بالمشاركة فى التمويل وتعزيز العلاقات مع البلدان المصدرة– مرحلة تحديد الفرص المحتملة اقتصاديًا وأكاديميًا– مرحلة الفحص وصنع القرار، وفيها يحدد مكان افتتاح الفرع، ودراسة النظام الحكومى والنظام المالى بالبلد المستضيف، والبنية التحتية، والوضع الاقتصادى ومدى إمكانية استدامة البرامج الأكاديمية– أخيرًا مرحلة التشغيل، وتتضمن التوظيف والاستقطاب والاستبقاء مع ضمان جودة البرامج والكادر الإدارى والأكاديمى).

دراسة هوى، هين، تساى، تشانغ، وانغ، ولى Hou, hen, Tsai, Chang, Wang, and Lee (٢٠١٦) بعنوان "دراسة مقارنة لفروع الجامعات العالمية فى أربع دول آسيوية: نموذج السياسات والتنمية"، وهدفت إلى مقارنة السياسات والإستراتيجيات المتبعة فى تنظيم وضمان جودة فروع الجامعات العالمية فى أربعة بلدان آسيوية هى ماليزيا وسنغافورة والصين وكوريا الجنوبية، واعتمدت المنهج التحليلى المقارن مستخدمة مجموعة التركيز وتحليل الوثائق والمقابلة كأدوات للدراسة، حيث تمت مقابلة ٢٠ أكاديميًا من منسوبى فروع الجامعات بالدول الأربع إضافةً إلى ١٤ خبيرًا من

وكالات ضمان الجودة، وتوصلت إلى أن الدول الأربع قامت بتحرير قوانينها وأنظمتها من أجل جذب فروع الجامعات العالمية، وقدمت حوافز متعددة، تباينت بسبب اختلاف السياقات والثقافات، حيث عملت كوريا الجنوبية على توفير الأراضى والتمويل الأول لمدة خمس سنوات لتأسيس الفرع، بينما تعمل الفروع فى ماليزيا والصين بالتعاون مع شريك محلى، فى المقابل عملت ماليزيا والصين على تعديل البرامج المقدمة فى الفروع بما يتناسب مع احتياجات السوق المحلية، فى حين أن البرامج فى سنغافورة وكوريا هى نفسها فى بلد المنشأ.

دراسة "ويلكنز" Wilkins (٢٠١٦) بعنوان "إنشاء فروع عالمية للحرم الجامعى: إطار لتقييم الفرص والمخاطر"، وهدفت لوضع إطار مقترح يساعد صانعى القرار فى مؤسسات التعليم العالى فى تقييم وتطوير الفروع العالمية للجامعات، مما يساهم فى نجاحها وتقليل فرص فشلها، معتمدة منهج البحث فى الأدب النظرى والبيانات المنشورة، وتوصلت إلى رسم إطار مقترح لتقييم الفرص والمخاطر المرتبطة بإنشاء الفروع العالمية للجامعات شمل العوامل البيئية، وتضم (سياسة الحكومة – اللوائح والتشريعات – المخاطر الاقتصادية – الاختلافات الثقافية والاجتماعية – الأوضاع السياسية – طبيعة المناخ – الكوارث الطبيعية)، والعوامل الصناعية وتضم (توافر العمالة– العرض والطلب– القدرة على دفع الرسوم – مستوى المنافسين – البدائل المتوافرة)، والعوامل التنظيمية وتضم (خطة واضحة للتمويل تشمل التمويل الذاتى، إضافةً إلى التمويل الحكومى من البلد المستضيف، أو من منظمات تجارية موثوقة– برامج أكاديمية تتناسب مع احتياجات السوق المحلية وتفضيلات الطلاب– امتلاك الكفاءات والموارد المطلوبة للحصول على الاعتماد المؤسسى والبرامجى من هيئات الاعتماد المحلية).

دراسة "القحطانى" (٢٠١٧) بعنوان "تصور مقترح لتدويل التعليم العالى فى المملكة العربية السعودية فى ضوء خبرة ماليزيا"، وهدفت لوضع تصور مقترح لتدويل التعليم العالى بالمملكة بعد دراسة واقع تدويل التعليم العالى بماليزيا ومقارنته بالمملكة، مستخدمةً المنهج الوصفى المقارن، وتوصلت إلى تصور مقترح لتدويل التعليم العالى بالمملكة تضمن عددًا من الآليات، منها ما يتعلق بخصخصة وتحرير التجارة فى الخدمات التعليمية من خلال الآتى: (تعديل القوانين والتشريعات الحالية السارية فى المملكة، والتى تفرض قيودًا على الاستثمار الأجنبى فى التعليم العالى – السماح للشركات والمؤسسات الأجنبية بالاستثمار الكامل فى التعليم العالى – تحرير التجارة فى الخدمات التعليمية بشكل مرحلى متدرج – تطبيق ما نصت عليه الاتفاقية العامة للتجارة فى الخدمات التعليمية، وتحديدًا التواجد التجارى فى السوق كإنشاء فروع للجامعات الأجنبية).

منهج الدراسة وأداتها وعينتها:

فى ضوء طبيعة الدراسة وأهدافها، اعتمدت المنهج الوصفى المسحى، مستخدمة الاستبانة كأداة للدراسة، والتى شمل مجتمعها، جميع أعضاء هيئة التدريس السعوديين بخمس جامعات سعودية وهى جامعة الملك سعود بالرياض، وجامعة الملك عبدالعزيز بجدة، وجامعة الملك خالد بأبها، وجامعة الإمام عبدالرحمن بن فيصل فى الدمام، وجامعة الحدود الشمالية بعرعر، الموجودين على رأس العمل فى الفصل الدراسى الثانى من العام الجامعى ١٤٤٠-١٤٤١، والبالغ عددهم ٥٤٣٧ عضوا، وطبقت الدراسة على عينة بلغت ٥٤٤ عضوًا، تم اختيارهم بطريقة العينة العشوائية البسيطة بنسبة ثابتة مقدارها (١٠%) من مجتمع الدراسة الأصلى لكل جامعة.

مناقشة نتائج الدراسة:

للإجابة عن سؤال الدراسة الرئيس وهو ما متطلبات إنشاء فروع للجامعات العالمية بالمملكة العربية السعودية؟ تم حساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والرتب لدرجة موافقة أعضاء هيئة التدريس على كل سؤال من أسئلة الدراسة، وجاءت المتطلبات مرتبة تنازليًا كما يتضح فى جدول (١) على النحو الآتى:

جدول (١)

الترتيب التنازلى للمتطلبات اللازمة لإنشاء فروع لجامعات عالمية بالمملكة العربية السعودية

م	المتطلبات	المتوسط الحسابى	الانحراف المعيارى	الترتيب
٤	المتطلبات الإستراتيجية	٤,٥٤	٠,٦٤	١
٢	المتطلبات التنظيمية والإدارية	٤,٥٠	٠,٦١	٢
١	المتطلبات التشريعية والقانونية	٤,٤٤	٠,٦٢	٣
٦	المتطلبات الأكاديمية	٤,٤١	٠,٦١	٤
٣	متطلبات الثقافة التنظيمية	٤,٤٠	٠,٦٣	٥
٥	المتطلبات المادية	٣,٩١	٠,٧٦	٦
	المتوسط الحسابى العام	**٤,٣٧**	**٠,٤٥**	–

يتضح من قراءة بيانات جدول (١) ما يلى:

بلغ المتوسط الحسابى العام لجميع عبارات المتطلبات اللازمة لإنشاء فروع لجامعات عالمية بالمملكة العربية السعودية (٤,٣٧) من أصل (٥) درجات، ويقع هذا المتوسط ضمن فئة درجة موافقة عالية جدًا، وبانحراف معيارى عام للمحور بلغ (٠,٤٥) وهو أقل من (١) مما يوضح التجانس بشكل عام فى درجة موافقة عينة الدراسة على العبارات، ويمكن أن تعزى هذه النتيجة إلى إدراك عينة الدراسة لأهمية توافر هذه المتطلبات، حيث من المتوقع أن يساهم توافرها فى تهيئة البيئة الجاذبة لجامعات النخبة العالمية واستقطابها لإنشاء فروع لها بالمملكة العربية السعودية، الأمر الذى يمكنه أن ينعكس على نجاح الفروع واستدامتها محليًا، وتأتى هذه النتيجة متفقة مع دراسة "العامرى" Al-Amiri (٢٠١٣) التى توصلت إلى أن درجة أهمية متطلبات تدويل التعليم العالى فى السعودية جاءت عالية جدًا، ودراسة "عبد الحافظ" Abdul Hafez (٢٠١٦) التى أكدت على أن توفير المتطلبات ضرورى لتحقيق النجاح فى تدويل التعليم الجامعى.

وبالنظر إلى المتوسطات الحسابية لعبارات كل متطلب من المتطلبات يتضح أنها تراوحت ما بين (٣,٩١ – ٤,٥٤)، وهذه المتوسطات تقع بين فئة موافقة عالية إلى عالية جدًا، كما تراوحت انحرافاتها المعيارية ما بين (٠,٦١ – ٠,٧٦)، وهو أقل من (١) مما يعكس تجانس استجابات عينة الدراسة، ووفقًا للمتوسطات الحسابية جاءت فى المرتبة الأولى المتطلبات الإستراتيجية بمتوسط حسابى بلغ (٤,٥٤)، وفى المرتبة الثانية المتطلبات التنظيمية والإدارية بمتوسط حسابى بلغ (٤,٥٠)، وفى المرتبة الثالثة المتطلبات التشريعية والقانونية بمتوسط حسابى بلغ (٤,٤٤)، وفى المرتبة الرابعة المتطلبات الأكاديمية بمتوسط حسابى بلغ (٤,٤١)، وفى المرتبة الخامسة متطلبات الثقافة التنظيمية بمتوسط حسابى بلغ (٤,٤٠)، وفى المرتبة السادسة والأخيرة المتطلبات المادية بمتوسط حسابى بلغ (٣,٩١)، وجميعها متوسطات حسابية متقاربة تقع فى فئة درجة موافقة عالية

جدًا، ماعدا بعد المتطلبات المادية حيث يقع فى فئة درجة موافقة عالية، ويمكن أن يفسر التقارب بين قيم متوسطاتها الحسابية بمدى الارتباط بينها، فإنشاء فروع لجامعات عالمية بالمملكة العربية السعودية يحتاج إلى منظومة متكاملة ومنسجمة من هذه المتطلبات، لتأتى هذه النتيجة مختلفة مع دراسة "الحكير" Al-Hokair (٢٠١٥) فى ترتيب المتطلبات، والتى جاءت فيها المتطلبات الأكاديمية أولاً ثم المتطلبات البيئية، وأخيرًا المتطلبات الإدارية والتنظيمية.

وفيما يلى مناقشة النتائج التى توضح تفاصيل كل بعد من أبعاد المتطلبات اللازمة لإنشاء فروع لجامعات عالمية بالمملكة العربية السعودية مرتبة تنازليًا:

المتطلبات الإستراتيجية:

جاءت نتائج استجابات أعضاء هيئة التدريس على عبارات بعد المتطلبات الإستراتيجية مرتبة تنازليًا كما يتضح فى جدول (٢) على النحو الآتى:

جدول (٢)

استجابات أعضاء هيئة التدريس حول المتطلبات الإستراتيجية اللازمة لإنشاء فروع لجامعات عالمية بالمملكة العربية السعودية

م	العبارة	درجة الموافقة										المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	فئة درجة الموافقة	الترتيب
		عالية جداً		عالية		متوسطة		منخفضة		منخفضة جداً					
		ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%				
١٣	إجراء الدراسات الكافية لاحتياجات سوق العمل المحلى قبل استضافة الفروع.	٣٩٩	٧٣,٣	٩٤	١٧,٣	٣٦	٦,٦	٧	١,٣	٨	١,٥	٤,٦٠	٠,٧٩	عالية جدًا	١
١٤	دراسة التجارب الدولية البارزة فى استضافة الفروع.	٣٧٩	٦٩,٧	١٢٦	٢٣,٢	٢٣	٤,٢	٩	١,٧	٧	١,٣	٤,٥٨	٠,٧٦	عالية جدًا	٢
١٢	بناء خطة إستراتيجية لإنشاء فروع للجامعات العالمية بالمملكة العربية السعودية.	٣٠٥	٥٦,١	١٩٢	٣٥,٣	٣١	٥,٧	١٣	٢,٤	٣	٠,٦	٤,٤٤	٠,٧٦	عالية جدًا	٣
المتوسط الحسابى العام												**٤,٥٤**	**٠,٦٤**	**عالية جدًا**	

يتضح من قراءة بيانات جدول (٢) ما يلى:

بلغ المتوسط الحسابى العام لعبارات بعد المتطلبات الإستراتيجية (٤,٥٤) من أصل (٥) درجات، ويقع هذا المتوسط ضمن فئة درجة موافقة عالية جدًا، وبانحراف معيارى عام بلغ (٠,٦٤)، وهو أقل من (١) مما يوضح التجانس بشكل عام فى درجة موافقة عينة الدراسة على عبارات هذا البعد، وتتفق هذه النتيجة مع دراسة "العامرى" Al-Amiri (٢٠١٣)، والتى حصلت فيها المتطلبات الإستراتيجية على درجة أهمية عالية جدًا، ويمكن أن تعزى هذه النتيجة إلى أهمية المتطلبات الإستراتيجية لإنشاء الفروع بالمملكة، حيث إن نجاح الفروع واستدامتها يعتمد بشكل رئيس على تحليل البيئتين الداخلية والخارجية، وتحديد نقاط القوة والضعف والفرص والتحديات، الأمر الذى يمكنه أن يساهم فى إكساب الفروع قيمة مضافة فى السوق المحلى.

وبالنظر إلى المتوسطات الحسابية لعبارات هذا البعد وعددها (٣) عبارات يتضح أنها تراوحت ما بين (٤,٤٤ – ٤,٦٠)، وهذه المتوسطات تقع فى فئة موافقة بدرجة عالية جدًا، كما تراوحت انحرافاتها المعيارية ما بين (٠,٧٦ – ٠,٧٩) وهى قيم أقل من (١) مما يعكس تجانس استجابات عينة الدراسة حول عبارات هذا البعد، وجاءت العبارات مرتبة تنازليًا كالآتى:

- فى المرتبة الأولى جاءت العبارة رقم (١٣)، وهى "إجراء الدراسات الكافية لاحتياجات سوق العمل المحلى قبل استضافة الفروع" بمتوسط حسابى بلغ (٤,٦٠)، وانحراف معيارى (٠,٧٩)، وهذا يدل على أن عينة الدراسة من أعضاء هيئة التدريس موافقون بدرجة عالية جدًا على هذه العبارة، ويمكن أن تعزى هذه النتيجة إلى أن الهدف من استضافة الفروع هو فى الغالب تعزيز النمو الاقتصادى، الأمر الذى يتطلب مواءمة البرامج والتخصصات التى تقدمها الفروع مع احتياجات سوق العمل المحلى، وهذا لن يتحقق دون إجراء الدراسات الكافية

المتعلقة بذلك، وتتفق هذه النتيجة مع دراسة "الفوزان" Alfouzan (٢٠١٥)، التى توصلت إلى أن من أهم عوامل نجاح فروع الجامعات العالمية إجراء الدراسات الكافية للاحتياجات المحلية ومتطلبات سوق العمل قبل إنشاء الفرع.

- فى المرتبة الثانية جاءت العبارة رقم (١٤)، وهى "دراسة التجارب الدولية البارزة فى استضافة الفروع" بمتوسط حسابى بلغ (٤,٥٨)، وانحراف معيارى (٠,٧٦)، وهذا يدل على أن عينة الدراسة من أعضاء هيئة التدريس موافقون بدرجة عالية جدًا على هذه العبارة، ويمكن أن تعزى هذه النتيجة إلى أهمية دراسة التجارب الدولية البارزة للفروع والإفادة منها، مما قد يساهم فى تعزيز فرص نجاح الفروع محليًا، والحد من التحديات التى يمكن أن تواجهها، وجاءت هذه النتيجة متفقة مع ما توصل إليه "ستريتويزر" و"بيتشر" Streitwieser and Beecher (٢٠١٧) بأن مشاركة التجارب والأبحاث وتبادل المعلومات حول أفضل الطرق للنجاح فى فتح فروع الجامعات العالمية ستؤتى ثمارًا مهمة فى نجاحها فى المستقبل.
- فى المرتبة الثالثة جاءت العبارة رقم (١٢)، وهى "بناء خطة إستراتيجية لإنشاء فروع للجامعات العالمية بالمملكة العربية السعودية" بمتوسط حسابى بلغ (٤,٤٤)، وانحراف معيارى (٠,٧٦)، وهذا يدل على أن عينة الدراسة من أعضاء هيئة التدريس موافقون بدرجة عالية جدًا على هذه العبارة، ويمكن أن تعزى هذه النتيجة إلى أهمية التخطيط الإستراتيجى لفروع الجامعات العالمية قبل إنشائها محليًا، حيث يساهم التخطيط الإستراتيجى للفروع فى توجيه الفروع نحو تحقيق الهدف من إنشائها لتصبح أكثر فعالية فى التنمية البشرية والاقتصادية، مما يجعلها مستدامة وقادرة على تعزيز نقاط القوة، والتغلب على نقاط الضعف، واستثمار الفرص ومواجهة العديد من التحديات التى يمكن أن تواجهها، وتتفق

هذه النتيجة مع ما ذكره "شمس" و"هوسمان" Shams and Huisman (٢٠١٢) بأن التخطيط الإستراتيجى هو العامل الأول من عوامل نجاح الفروع.

المتطلبات التنظيمية والإدارية:

جاءت نتائج استجابات أعضاء هيئة التدريس على عبارات بعد المتطلبات التنظيمية والإدارية مرتبة تنازليًا كما يتضح فى جدول (٣) على النحو الآتى:

جدول (٣)

استجابات أعضاء هيئة التدريس حول المتطلبات التنظيمية والإدارية اللازمة لإنشاء فروع لجامعات عالمية بالمملكة العربية السعودية

م	العبارة	درجة الموافقة										المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	فئة درجة الموافقة	الترتيب
		عالية جداً		عالية		متوسطة		منخفضة		منخفضة جداً					
		ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%				
٨	تسهيل الإجراءات اللازمة لمعادلة الدرجات العلمية التى تمنحها الفروع.	٣٨٤	٧٠,٦	١٢٠	٢٢,١	٢٥	٤,٦	١٠	١,٨	٥	٠,٩	٤,٦٠	٠,٧٤	عالية جدًا	١
٥	تسهيل الإجراءات المتعلقة بمنح التراخيص للفروع.	٣٧٤	٦٨,٨	١٣٢	٢٤,٣	٢٢	٤,٠	١٠	١,٨	٦	١,١	٤,٥٨	٠,٧٥	عالية جدًا	٢
٧	ضمان عمل الفروع فى إطار من الحرية الأكاديمية بما لا يتعارض مع ثوابت المجتمع.	٣٢٢	٥٩,٢	١٨٦	٣٤,٢	٢٧	٥,٠	٢	٠,٤	٧	١,٣	٤,٥٠	٠,٧٣	عالية جدًا	٣

م	العبارة	درجة الموافقة										المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	فئة درجة الموافقة	الترتيب
		عالية جداً		عالية		متوسطة		منخفضة		منخفضة جداً					
		ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%				
٦	منح الفروع استقلالها الذاتى (مالياً وإدارياً وأكاديمياً).	٢٨٤	٥٢,٢	١٩٦	٣٦,٠	٣٣	٦,١	١٧	٣,١	١٤	٢,٦	٤,٣٢	٠,٩٢	عالية جدًا	٤
المتوسط الحسابى العام												٤,٥٠	٠,٦١	عالية جدًا	

يتضح من قراءة بيانات جدول (٣) ما يلى:

بلغ المتوسط الحسابى العام لعبارات بعد المتطلبات التنظيمية والإدارية (٤,٥٠) من أصل (٥) درجات، ويقع هذا المتوسط ضمن فئة درجة موافقة عالية جدًا، وبانحراف معيارى عام للبعد بلغ (٠,٦١)، وهو أقل من (١) مما يوضح التجانس بشكل عام فى درجة موافقة عينة الدراسة على عبارات هذا البعد، ويمكن أن تعزى هذه النتيجة إلى أهمية المتطلبات التنظيمية والإدارية لإنشاء الفروع فى المملكة العربية السعودية، حيث تمثل الأنظمة الإدارية المرنة، والتسهيلات الإجرائية الميسرة؛ حوافز جاذبة لجامعات النخبة العالمية لإنشاء فروع لها فى المملكة العربية السعودية، وهذا ما أكده "ويلكنز" و"هوسمان" Wilkins and Huisman (٢٠١٢) حين ذكرا أن الدول الأكثر جذبًا لاستضافة الفروع هى التى تقدم حكوماتها تسهيلات تنظيمية وقانونية.

وبالنظر إلى المتوسطات الحسابية لعبارات بعد المتطلبات التنظيمية والإدارية وعددها (٤) عبارات يتضح أنها تراوحت ما بين (٤,٣٢ – ٤,٦٠)، وهذه المتوسطات تقع فى فئة موافقة بدرجة عالية جدًا، كما تراوحت انحرافاتها المعيارية ما بين (٠,٧٣ – ٠,٩٢)، وهى قيم أقل من (١) مما يعكس تجانس استجابات عينة الدراسة حول عبارات هذا البعد، وجاءت العبارات مرتبة تنازليًا كالآتى:

- فى المرتبة الأولى جاءت العبارة رقم (٨)، وهى "تسهيل الإجراءات اللازمة لمعادلة الدرجات العلمية التى تمنحها الفروع" بمتوسط حسابى بلغ (٤,٦٠)، وانحراف معيارى (٠,٧٤)، وهذا يدل على أن عينة الدراسة من أعضاء هيئة التدريس موافقون بدرجة عالية جدًا على هذه العبارة، مما يدل على أهمية حوكمة الإجراءات ومرونتها ودقتها، وسرعة اتخاذ القرار من اللجنة المعنية بمعادلة الشهادات فى وزارة التعليم، وتتفق هذه النتيجة مع دراسة "عبدالرازق" Abdul-

Razek (٢٠٠٩) التى أكدت على تيسير إجراءات معادلة الشهادات بشرط أن تكون معترفًا بها من قبل الجامعة الأم.

- فى المرتبة الثانية جاءت العبارة رقم (٥)، وهى "تسهيل الإجراءات المتعلقة بمنح التراخيص للفروع" بمتوسط حسابى بلغ (٤,٥٨)، وانحراف معيارى (٠,٧٥)، وهذا يدل على أن عينة الدراسة من أعضاء هيئة التدريس موافقون بدرجة عالية جدًا على هذه العبارة، ويمكن أن تعزى هذه النتيجة إلى أنه كلما كانت الإجراءات ميسرة من حيث الاشتراطات والوقت المستغرق لمنح التراخيص وتجديدها، أصبح السوق السعودى مهيأً أكثر لاستضافة الفروع، لتأتى هذه النتيجة متفقة مع توجهات رؤية المملكة ٢٠٣٠ والتى تهدف إلى تحسين ظروف الاستثمار المحلى، وجعلها جاذبة أكثر للاستثمارات الأجنبية، كما جاءت هذه النتيجة متفقة مع دراسة "هوو وآخرين" .Hou et al (٢٠١٦) التى كشفت بأن ماليزيا وسنغافورة والصين وكوريا الجنوبية قامت بتحرير قوانينها وأنظمتها من أجل جذب فروع الجامعات العالمية.
- فى المرتبة الثالثة جاءت العبارة رقم (٧)، وهى "ضمان عمل الفروع فى إطار من الحرية الأكاديمية بما لا يتعارض مع ثوابت المجتمع" بمتوسط حسابى بلغ (٤,٥٠)، وانحراف معيارى (٠,٧٣)، وهذا يدل على أن عينة الدراسة من أعضاء هيئة التدريس موافقون بدرجة عالية جدًا على هذه العبارة، ويمكن أن تعزى هذه النتيجة إلى اعتبار الحرية الأكاديمية سمة من سمات الجامعات العالمية، وحق تضمنه لأعضاء هيئتها التدريسية، وبما أن الفروع تعمل غالبًا فى بيئة ثقافية وأكاديمية مختلفة فيصبح من الصعب ضمان نفس درجة الحرية الأكاديمية التى تمنحها الجامعة الأم لأساتذتها، الأمر الذى يتطلب عقد اتفاقيات مع الدول المستضيفة تضمن القدر المناسب من الحرية الأكاديمية لأعضاء هيئة

التدريس من منسوبى الفروع، وبما لا يتعارض مع الإطـــار الثقـــافى للمجتمـــع المحلى، وتتفق هذه النتيجة مع ما أشار إليه "بيكر" Becker (٢٠٠٩) و"لوتـــون" و"كاتسوميتروس" Lawton and Katsomitros (٢٠١٢) إلـــى أن مـــن أهـــم العوامل التى يجب أن تؤخذ بالاعتبار عند إنشاء الفرع ضمان الحرية الأكاديمية.

- فى المرتبة الرابعة جاءت العبارة رقم (٦)، وهى "منح الفروع استقلالها الـــذاتى ماليًا وإداريًا وأكاديميًا" بمتوسط حسابى بلغ (٤,٣٢)، وانحراف معيارى (٠,٩٢)، وهذا يدل على أن عينة الدراسة من أعضاء هيئة التدريس موافقون بدرجة عالية جدًا على هذه العبارة، ويمكن أن تعزى هذه النتيجة إلى أن منح الفروع استقلالها الذاتى يمكنها من المحافظة على سمعة وهوية الجامعة الأم، مما يـــنعكس علـــى مخرجاتها لتصبح أكثر مواءمة لمخرجات الجامعة الأم، الأمر الذى يعـــزز مـــن قدرتها التنافسية فى السوق المحلى، وتتفق هذه النتيجة مع دراسة "القحطـــــانى" Al-Qahtani (٢٠١٧) التى ربطت بين تدويل التعليم واستقلال مؤسسات التعليم الجامعى ماليًا وإداريًا وأكاديميًا.

المتطلبات التشريعية والقانونية:

جاءت نتائج استجابات أعضاء هيئة التدريس علـــى عبـــارات بعـــد المتطلبـــات التشريعية والقانونية مرتبة تنازليًا كما يتضح فى جدول (٤) على النحو الآتى:

جدول (٤)

استجابات أعضاء هيئة التدريس حول المتطلبات التشريعية والقانونية اللازمة لإنشاء فروع لجامعات عالمية بالمملكة العربية السعودية

م	العبارة	درجة الموافقة										المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	فئة درجة الموافقة	الترتيب
		عالية جداً		عالية		متوسطة		منخفضة		منخفضة جداً					
		ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%				
٢	إعداد لائحة خاصة بفروع الجامعات العالمية فى المملكة العربية السعودية.	٣٩٨	٧٣,٢	١٠٢	١٨,٨	١٨	٣,٣	١٢	٢,٢	١٤	٢,٦	٤,٥٨	٠,٨٧	عالية جدًا	١
٣	إعداد إطار وطنى للاعتراف بالمؤهلات التى تمنحها الفروع.	٣٠٦	٥٦,٣	١٨٤	٣٣,٨	٤٠	٧,٤	٩	١,٧	٥	٠,٩	٤,٤٣	٠,٧٨	عالية جدًا	٢
٤	منح الفروع كافة الضمانات الواردة بنظام الاستثمار الأجنبى المناسبة لقطاع التعليم.	٢٧٩	٥١,٣	٢١٧	٣٩,٩	٣٥	٦,٤	٧	١,٣	٦	١,١	٤,٣٩	٠,٧٦	عالية جدًا	٣

م	العبارة	درجة الموافقة										المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	فئة درجة الموافقة	الترتيب
		عالية جداً		عالية		متوسطة		منخفضة		منخفضة جداً					
		ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%				
١	تأسيس إدارة بوزارة التعليم تختص بشؤون فروع الجامعات العالمية.	٣١٢	٥٧,٤	١٥٧	٢٨,٩	٥٤	٩,٩	١٠	١,٨	١١	٢,٠	٤,٣٨	٠,٨٩	عالية جدًا	٤
المتوسط الحسابى العام												٤,٤٤	٠,٦٢	عالية جدًا	

يتضح من قراءة بيانات جدول (٤) ما يلى:

بلغ المتوسط الحسابى العام لعبارات بعد المتطلبات التشريعية والقانونية (٤,٤٤) من أصل (٥) درجات، ويقع هذا المتوسط ضمن فئة درجة موافقة عالية جدًا، وبانحراف معيارى عام للبعد بلغ (٠,٦٢)، وهو أقل من (١) مما يوضح التجانس بشكل عام فى درجة موافقة عينة الدراسة على عبارات هذا البعد. ويمكن أن تعزى هذه النتيجة إلى أهمية المتطلبات التشريعية والقانونية فى تنظيم عمل الفروع فى المملكة العربية السعودية، حيث يسهم وجود التشريعات واللوائح والقوانين فى تأطير وتنظيم وحوكمة عمل الفروع بالمملكة العربية السعودية، مما قد يساهم فى تعزيز فرص النجاح، ورفع مستوى الأداء، وتوجيه العمل نحو تحقيق الأهداف المرجوة من استضافة الفروع، وتتفق هذه النتيجة مع دراسة "ويلكنز" Wilkins (٢٠١٦) التى قدمت إطارًا مقترحًا لتقييم الفرص والمخاطر المرتبطة بإنشاء الفروع كان من أهم بنوده ما يتعلق باللوائح والتشريعات اللازمة لعمل الفروع.

وبالنظر إلى المتوسطات الحسابية لعبارات بعد المتطلبات التشريعية والقانونية وعددها (٤) عبارات يتضح أنها تراوحت ما بين (٤,٣٨ – ٤,٥٨)، وهذه المتوسطات تقع فى فئة موافقة بدرجة عالية جدًا، كما تراوحت انحرافاتها المعيارية ما بين (٠,٧٦ – ٠,٨٩)، وهى قيم أقل من (١) مما يعكس تجانس استجابات عينة الدراسة حول عبارات هذا البعد، وجاءت العبارات مرتبة تنازليًا كالآتى:

- فى المرتبة الأولى جاءت العبارة رقم (٢)، وهى "إعداد لائحة خاصة بفروع الجامعات العالمية فى المملكة العربية السعودية" بمتوسط حسابى بلغ (٤,٥٨)، وانحراف معيارى (٠,٨٧)، وهذا يدل على أن عينة الدراسة من أعضاء هيئة التدريس موافقون بدرجة عالية جدًا على هذه العبارة، وقد تعزى هذه النتيجة للحاجة لوجود لوائح تنظم آلية عمل الفروع؛ نظرًا لحداثة السماح بإنشاء الفروع

فى المملكة العربية السعودية، وتتفق هذه النتيجة مع دراسة "الحربى" Al-Harbi (٢٠١٦)، التى أكدت على وضع التشريعات اللازمة لتنظيم عمل الفروع بالمملكة.

- فى المرتبة الثانية جاءت العبارة رقم (٣)، وهى "إعداد إطار وطنى للاعتراف بالمؤهلات التى تمنحها الفروع" بمتوسط حسابى بلغ (٤,٤٣)، وانحراف معيارى (٠,٧٨)، وهذا يدل على أن عينة الدراسة من أعضاء هيئة التدريس موافقون بدرجة عالية جدًا على هذه العبارة، ويفسر هذه النتيجة أهمية الاعتراف بالمؤهلات، والتى تعتبر من أهم العوامل التى تجذب الطلاب للتسجيل بالفروع، وتتفق هذه النتيجة مع دراسة العامرى Al-Amiri (٢٠١٣) التى أوصت بإعداد إطار وطنى للاعتراف بالمؤهلات التى تمنحها الفروع.
- فى المرتبة الثالثة جاءت العبارة رقم (٤)، وهى "منح الفروع كافة الضمانات الواردة بنظام الاستثمار الأجنبى المناسبة لقطاع التعليم" بمتوسط حسابى بلغ (٤,٣٩)، وانحراف معيارى (٠,٧٦)، وهذا يدل على أن عينة الدراسة من أعضاء هيئة التدريس موافقون بدرجة عالية جدًا على هذه العبارة، ويمكن أن تعزى هذه النتيجة باعتبار المملكة العربية السعودية من الدول الموقعة على الاتفاقية العامة للتجارة فى الخدمات [GATS]، والتى من بنودها فتح التجارة فى الخدمات بما فيها التعليم العالى، مع منح المستثمرين المحليين والأجانب فرصًا متساوية فى كافة القطاعات، وجاءت هذه النتيجة متفقة مع دراسة "القحطانى" Al-Qahtani (٢٠١٧)، التى ذكرت أن من متطلبات تحرير التجارة فى الخدمات التعليمية السماح للشركات والمؤسسات الأجنبية بالاحتفاظ بملكية وإدارة مشروعاتها التعليمية للاستثمار فى التعليم العالى بشكل كامل.

- فى المرتبة الرابعة جاءت العبارة رقم (١)، وهى "تأسيس إدارة بوزارة التعليم تختص بشؤون فروع الجامعات العالمية" بمتوسط حسابى بلغ (٤,٣٨)، وانحراف معيارى (٠,٨٩)، وهذا يدل على أن عينة الدراسة من أعضاء هيئة التدريس موافقون بدرجة عالية جدًا على هذه العبارة، ويمكن أن تفسر هذه النتيجة إلى أن وجود إدارة خاصة بفروع الجامعات العالمية سيساهم فى تنظيم عملها، ويسهِل الإجراءات ويوحِّد السياسات وينظمها بشكل أكبر.

المتطلبات الأكاديمية:

جاءت نتائج استجابات أعضاء هيئة التدريس على عبارات بعد المتطلبات الأكاديمية مرتبة تنازليًا كما يتضح فى جدول (٥) على النحو الآتى:

جدول (٥)

استجابات أعضاء هيئة التدريس حول المتطلبات الأكاديمية اللازمة لإنشاء فروع لجامعات عالمية بالمملكة العربية السعودية

م	العبارة	درجة الموافقة										المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	فئة درجة الموافقة	الترتيب
		عالية جداً		عالية		متوسطة		منخفضة		منخفضة جداً					
		ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%				
٢١	قيادات أكاديمية تتطلع للريادة العالمية داعمة لمبادرات التعاون الدولى فى التعليم العالى.	٣٤٣	٦٣,١	١٥٣	٢٨,١	٣٦	٦,٦	٨	١,٥	٤	٠,٧	٤,٥١	٠,٧٥	عالية جدًا	١
٢٢	تنمية الخبرات الدولية لأعضاء هيئة التدريس من المواطنين.	٣١٧	٥٨,٣	١٨٥	٣٤,٠	٣٥	٦,٤	٦	١,١	١	٠,٢	٤,٤٩	٠,٦٨	عالية جدًا	٢

م	العبارة	درجة الموافقة										المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	فئة درجة الموافقة	الترتيب
		عالية جداً		عالية		متوسطة		منخفضة		منخفضة جداً					
		ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%				
١٩	إضفاء البعد الدولى على المناهج الدراسية المحلية لإكساب خريجى التعليم العام المهارات الدولية التى تؤهلهم للالتحاق بالفروع.	٣١٠	٥٧,٠	١٥١	٢٧,٨	٥٩	١٠,٨	١٦	٢,٩	٨	١,٥	٤,٣٦	٠,٩٠	عالية جدًا	٣
٢٠	تقويم الطلاب وفق المعايير العالمية.	٢٥٦	٤٧,١	٢٠٢	٣٧,١	٦٨	١٢,٥	١٢	٢,٢	٦	١,١	٤,٢٧	٠,٨٤	عالية جدًا	٤
المتوسط الحسابى العام												٤,٤١	٠,٦١	عالية جدًا	

يتضح من قراءة بيانات جدول (٥) ما يلى:

بلغ المتوسط الحسابى العام لعبارات بعد المتطلبات الأكاديمية (٤,٤١) من أصل (٥) درجات، ويقع هذا المتوسط ضمن فئة درجة موافقة عالية جدًا، وبانحراف معيارى عام للبعد بلغ (٠,٦١)، وهو أقل من (١)، مما يوضح التجانس بشكل عام فى درجة موافقة عينة الدراسة على عبارات هذا البعد، وتأتى هذه النتيجة متفقة إلى حدٍ ما مع دراسة "الحكير" Al-Hokair (٢٠١٥)، التى توصلت إلى أن درجة الحاجة للمتطلبات الأكاديمية كانت بدرجة عالية، ويمكن أن تعزى هذه النتيجة إلى أهمية المتطلبات الأكاديمية، حيث إن وجود مجتمع أكاديمى مهيأ بعناصره المختلفة، يجعل البيئة الأكاديمية مهيأة لاستضافة الفروع، ويسهم فى تعزيز عمليات التعاون بين الجامعات السعودية والجامعات العالمية، ويمكِن من استيفاء الطلاب لمعايير القبول، والالتحاق للدراسة بالفروع.

وبالنظر إلى المتوسطات الحسابية لعبارات بعد المتطلبات الأكاديمية، وعددها (٤) عبارات، يتضح أنها تراوحت ما بين (٤,٢٧ – ٤,٥١)، وهذه المتوسطات تقع فى فئة موافقة بدرجة عالية جدًا، كما تراوحت انحرافاتها المعيارية ما بين (٠,٦٨ – ٠,٩٠)، وهى قيم أقل من (١) مما يعكس تجانس استجابات عينة الدراسة حول عبارات هذا البعد، وجاءت العبارات مرتبة تنازليًا كالآتى:

- فى المرتبة الأولى جاءت العبارة رقم (٢١)، وهى "قيادات أكاديمية تتطلع للريادة العالمية داعمة لمبادرات التعاون الدولى فى التعليم العالى" بمتوسط حسابى بلغ (٤,٥١)، وانحراف معيارى (٠,٧٥)، وهذا يدل على أن عينة الدراسة من أعضاء هيئة التدريس موافقون بدرجة عالية جدًا على هذه العبارة، ويمكن أن تعزى هذه النتيجة إلى أن وجود قيادات أكاديمية محلية تدعم التعاون مع الجامعات العالمية سيسهم فى تعزيز الشراكة الأكاديمية، مما قد يترتب عليه

إنشاء فروع للجامعات العالمية بالشراكة داخل حرم الجامعات السعودية، وتعزيز مجالات التعاون الأكاديمى العلمى والبحثى المشترك، وتتفق هذه النتيجة مع دراسة "العامرى" Al-Amiri (٢٠١٣) التى كشفت أن الوفاء بمتطلبات التدويل يتطلب توفر قيادة مؤسسية على مستوى وزارة التعليم تتطلع للريادة، وتدعم مبادرات التدويل، وتشجع التعاون الدولى مع الجامعات العالمية.

- فى المرتبة الثانية جاءت العبارة رقم (٢٢)، وهى "تنمية الخبرات الدولية لأعضاء هيئة التدريس من المواطنين" بمتوسط حسابى بلغ (٤,٤٩)، وانحراف معيارى (٠,٦٨)، وهذا يدل على أن عينة الدراسة من أعضاء هيئة التدريس موافقون بدرجة عالية جدًا على هذه العبارة، ويمكن أن تعزى هذه النتيجة إلى أن تنمية الخبرات الدولية لأعضاء هيئة التدريس ستعزز من إمكانياتهم فى إدارة عمليات التفاوض، وتزيد من فرصهم فى التبادل العلمى والحراك الأكاديمى مع الفروع التى ستنشأ فى المملكة العربية السعودية، وتأتى هذه النتيجة متفقة مع دراسة "العامرى" Al-Amiri (٢٠١٣)، التى أكدت على أهمية التنمية المهنية الدولية لأعضاء هيئة التدريس فى الجامعات السعودية، وصقل مهاراتهم فى الاتصال والتواصل فى بيئة تعلم تتسم بالتنوع الدولى والتعددية.
- فى المرتبة الثالثة جاءت العبارة رقم (١٩)، وهى "إضفاء البعد الدولى على المناهج الدراسية المحلية لإكساب خريجى التعليم العام المهارات الدولية التى تؤهلهم للالتحاق بالفروع" بمتوسط حسابى بلغ (٤,٣٦)، وانحراف معيارى (٠,٩٠)، وهذا يدل على أن عينة الدراسة من أعضاء هيئة التدريس موافقون بدرجة عالية جدًا على هذه العبارة، ويمكن أن تعزى هذه النتيجة إلى أن تأهيل مخرجات التعليم الثانوى، وتمكينهم بالكفايات العالمية من لغات أجنبية، ومهارات تقنية، وتواصل ومهارات تفكير نقدية وتحليل سيساهم فى استيفائهم لمتطلبات

القبول والتسجيل للدراسة بالفروع، وتأتى هذه النتيجة متفقة مع دراسة "العامرى" Al-Amiri (٢٠١٣)، التى أوصت بإعداد مشروع وطنى لتطوير المناهج بما يتوافق مع الاتجاهات العالمية، ويساعد فى إضفاء البعد الدولى على المناهج والمقررات الدراسية لرفع كفاءة مخرجات التعليم وتأهيلها لسوق عمل يتسم بالعالمية.

- فى المرتبة الرابعة جاءت العبارة رقم (٢٠)، وهى "تقويم الطلاب وفق المعايير العالمية" بمتوسط حسابى بلغ (٤,٢٧)، وانحراف معيارى (٠,٨٤)، وهذا يدل على أن عينة الدراسة من أعضاء هيئة التدريس موافقون بدرجة عالية جدًا على هذه العبارة، ويمكن أن تعزى هذه النتيجة إلى أن تطبيق معايير التقويم العالمية تقيس مستويات متعددة بدلاً من التركيز على مستوى الحفظ والتلقين على طلاب التعليم العام، سيرفع من مستوى أدائهم، الأمر الذى يمكنه أن يؤهلهم للدراسة بالفروع، والنجاح فى بيئة تعلم عالمية، وتأتى هذه النتيجة متفقة مع دراسة "الكيرعانى" Al-Kiraani (٢٠٠٩) التى أكدت على رفع جودة مخرجات التعليم بما يتلاءم مع احتياجات المستقبل بتطبيق معايير تقويم عالمية.

بعد متطلبات الثقافة التنظيمية:

جاءت نتائج استجابات أعضاء هيئة التدريس على عبارات بعد المتطلبات الثقافة التنظيمية مرتبة تنازليًا كما يتضح فى جدول (٦) على النحو الآتى:

جدول (٦)

استجابات أعضاء هيئة التدريس حول متطلبات الثقافة التنظيمية اللازمة لإنشاء فروع لجامعات عالمية بالمملكة العربية السعودية

م	العبارة	درجة الموافقة										المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	فئة درجة الموافقة	الترتيب
		عالية جداً		عالية		متوسطة		منخفضة		منخفضة جداً					
		ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%				
١١	تهيئة الجامعات السعودية للتعاون الأكاديمى المشترك مع الفروع.	٣٧٩	٦٩,٧	١٢٧	٢٣,٣	٢٥	٤,٦	٧	١,٣	٦	١,١	٤,٥٩	٠,٧٤	عالية جدًا	١
٩	تبنى فلسفة تقوم على إعداد كوادر وطنية تتمتع بكفايات عالمية.	٣٧٠	٦٨,٠	١٣٤	٢٤,٦	٣٠	٥,٥	٨	١,٥	٢	٠,٤	٤,٥٨	٠,٧٠	عالية جدًا	٢
١٠	بناء ثقافة تنظيمية ترسخ القيم العالمية التى تقوم على (التعددية والحوار واحترام الثقافات الأخرى).	٢٢٧	٤١,٧	١٦١	٢٩,٦	١١٢	٢٠,٦	٣٥	٦,٤	٩	١,٧	٤,٠٣	١,٠١	عالية	٣
المتوسط الحسابى العام												**٤,٤٠**	**٠,٦٣**	**عالية جدًا**	

يتضح من قراءة بيانات جدول (٦) ما يلى:

بلغ المتوسط الحسابى العام لعبارات بعد متطلبات الثقافة التنظيمية (٤,٤٠) من أصل (٥) درجات، ويقع هذا المتوسط ضمن فئة درجة موافقة عالية جدًا، وبانحراف معيارى عام للبعد بلغ (٠,٦٣) وهو أقل من (١)، مما يوضح التجانس بشكل عام فى درجة موافقة عينة الدراسة على عبارات هذا البعد، ويمكن أن تعزى هذه النتيجة إلى أهمية العمل على بناء ثقافة تنظيمية تهيئ المجتمع عامة والأكاديمى خاصة لفروع الجامعات العالمية، ويرجع ذلك إلى طبيعة الفروع المختلفة عن البيئة المحلية، مما يتطلب العمل على بناء ثقافة تنظيمية تسهم فى تقبل المجتمع للفروع والإقبال عليها، والتعريف بالهدف من إنشائها، والفرص التى تمنحها فى تعزيز التنمية الاقتصادية، وتحسين أداء الجامعات المحلية بكوادرها الأكاديمية والإدارية، ورفع جودة تعلم الطلاب وتأهيلهم بالكفايات العالمية اللازمة لسوق العمل، وتأتى هذه النتيجة متفقة مع دراسة "العامرى" Al-Amiri (٢٠١٣) التى أكدت على أن من متطلبات تدويل التعليم العالى بالمملكة متطلب الثقافة التنظيمية.

وبالنظر إلى المتوسطات الحسابية لعبارات بعد متطلبات الثقافة التنظيمية وعددها (٣) عبارات يتضح أنها تراوحت ما بين (٤,٠٣ – ٤,٥٩)، وهذه المتوسطات تقع بين فئة موافقة بدرجة عالية إلى عالية جدًا، كما تراوحت انحرافاتها المعيارية ما بين (٠,٧٤ – ١,٠١)، وهى قيم تتمحور حول الواحد الصحيح، مما يعكس تجانس استجابات عينة الدراسة حول عبارات هذا البعد، وجاءت العبارات مرتبة تنازليًا كالآتى:

- فى المرتبة الأولى جاءت العبارة رقم (١١)، وهى "تهيئة الجامعات السعودية للتعاون الأكاديمى المشترك مع الفروع" بمتوسط حسابى بلغ (٤,٥٩)، وانحراف معيارى (٠,٧٤)، وهذا يدل على أن عينة الدراسة من أعضاء هيئة التدريس موافقون بدرجة عالية جدًا على هذه العبارة، ويمكن أن تعزى هذه النتيجة إلى أن

من أبرز الأهداف لاستضافة الفروع تعزيز مجالات التعاون الدولى بين الجامعات المحلية والجامعات الأم التى تتبع لها الفروع، الأمر الذى يتطلب تهيئة الجامعات السعودية للتعاون الدولى، وتأتى هذه النتيجة متفقة مع دراسة "الحربى" Al-Harbi (٢٠١٦)، التى أكدت على تهيئة البيئة الجامعية فى المملكة العربية السعودية لاستقبال التعليم العالى العابر للحدود لإمكانية الشراكة فى البرامج الأكاديمية والبحثية.

- فى المرتبة الثانية جاءت العبارة رقم (٩)، وهى "تبنى فلسفة تقوم على إعداد كوادر وطنية تتمتع بكفايات عالمية" بمتوسط حسابى بلغ (٤,٥٨)، وانحراف معيارى (٠,٧٠)، وهذا يدل على أن عينة الدراسة من أعضاء هيئة التدريس موافقون بدرجة عالية جدًا على هذه العبارة، ويمكن أن تعزى هذه النتيجة إلى أن سوق العمل اليوم أصبح عالميًا الأمر الذى يتطلب بناء فلسفة تتوافق مع السوق العالمى الجديد، وتتفق هذه النتيجة مع دراسة "العامرى" Al-Amiri (٢٠١٣)، التى أكدت على أنه لابد من العمل على إعداد خريجين يمتلكون مهارات وكفايات تساعدهم على الانخراط فى سوق عمل يتسم بالدولية.
- فى المرتبة الثالثة جاءت العبارة رقم (١٠)، وهى "بناء ثقافة تنظيمية ترسخ القيم العالمية التى تقوم على (التعددية والحوار واحترام الثقافات الأخرى)" بمتوسط حسابى بلغ (٤,٠٣)، وانحراف معيارى (١,٠١)، وهذا يدل على أن عينة الدراسة من أعضاء هيئة التدريس موافقون بدرجة عالية على هذه العبارة، ويمكن أن تعزى هذه النتيجة إلى أن وجود فروع لجامعات عالمية يتطلب العمل فى بيئة متعددة الثقافات، وترسيخ ثقافة تنظيمية فى المجتمع السعودى تدعم التعددية والحوار والتنوع، واحترام الرأى والرأى الآخر، سيساهم فى تقبل الاختلاف وتفهم التنوع، وتعزيز مناخ وبيئة أكاديمية مستقرة داخل الفروع فى

المملكة، وجاءت هذه النتيجة متفقة مع دراسة "الحكيـــر" Al-Hokair (٢٠١٥)، التى توصلت إلى أن من أهم متطلبات تدويل التعليم العالى نشر ثقافة العالمية بين منسوبى وطلاب الجامعة.

بعد المتطلبات المادية:

جاءت نتائج استجابات أعضاء هيئة التدريس على عبارات بعد المتطلبات المادية مرتبة تنازليًا كما يتضح فى جدول (٧) على النحو الآتى:

جدول (٧)

استجابات أعضاء هيئة التدريس حول المتطلبات المادية اللازمة لإنشاء فروع لجامعات عالمية بالمملكة العربية السعودية

م	العبارة	درجة الموافقة										المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	فئة درجة الموافقة	الترتيب
		عالية جداً		عالية		متوسطة		منخفضة		منخفضة جداً					
		ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%				
١٦	توفير البنية التحتية اللازمة لعمل الفروع.	٣١٦	٥٨,١	١٦١	٢٩,٦	٣٥	٦,٤	١٣	٢,٤	١٩	٣,٥	٤,٣٦	٠,٩٦	عالية جدًا	١
١٨	رصد اعتمادات مالية حكومية خاصة بالمنح الدراسية للطلاب السعوديين المسجلين بالفروع.	٣٠٥	٥٦,١	١٥٩	٢٩,٢	٤٣	٧,٩	١٩	٣,٥	١٨	٣,٣	٤,٣١	٠,٩٩	عالية جدًا	٢
١٧	خفض الضرائب الحكومية المفروضة على الفروع خلال السنوات الأولى من بدء التشغيل الفعلى.	١٦٤	٣٠,١	١٨١	٣٣,٣	١٢٦	٢٣,٢	٤٥	٨,٣	٢٨	٥,١	٣,٧٥	١,٠٣	عالية	٣
١٥	إنشاء مدينة أكاديمية تحتضن الفروع بالمملكة.	١٠١	١٨,٦	١٣٠	٢٣,٩	١٦٣	٣٠,٠	٧٤	١٣,٦	٧٦	١٤,٠	٣,١٩	١,٠٨	متوسطة	٤
	المتوسط الحسابى العام											**٣,٩١**	**٠,٧٦**	**عالية**	

يتضح من قراءة بيانات جدول (٧) ما يلى:

بلغ المتوسط الحسابى العام لعبارات بعد المتطلبات المادية (٣,٩١) من أصل (٥) درجات، ويقع هذا المتوسط ضمن فئة درجة موافقة عالية، وبانحراف معيارى عام للبعد بلغ (٠,٧٦)، وهو أقل من (١) مما يوضح التجانس بشكل عام فى درجة موافقة عينة الدراسة على عبارات هذا البعد، ويمكن تفسير حصول هذا البعد على الترتيب الأخير من أبعاد محور المتطلبات اللازمة لإنشاء فروع لجامعات عالمية بالمملكة العربية السعودية الاعتقاد السائد بأولوية الدعم المادى للاستثمارات المحلية، سواءً الجامعات الحكومية أو الجامعات الخاصة التى يملكها مستثمرون سعوديون، فى المقابل كلما عملت حكومات البلدان المستضيفة على توفير المتطلبات المادية من مرافق وتجهيزات ومنح دراسية وحوافز وتسهيلات مادية كلما كان أكثر جذبًا للجامعات العالمية لإنشاء فروع لها، وهذا ما أكده "كليفورد" Clifford (٢٠١٥)، حيث توصل إلى أن من العوامل التى تعتبرها الجامعات العالمية عند إنشاء فروعها حجم المساعدات المالية والإعفاء الضريبى والإيرادات المالية الإضافية.

وبالنظر إلى المتوسطات الحسابية لعبارات بعد المتطلبات المادية وعددها (٤) عبارات يتضح أنها تراوحت ما بين (٣,١٩ – ٤,٣٦)، وهذه المتوسطات تقع بين فئة موافقة بدرجة متوسطة إلى عالية جدًا، كما تراوحت انحرافاتها المعيارية ما بين (٠,٩٦ – ١,٠٨)، وهى قيم تتمحور حول الواحد الصحيح، مما يعكس تجانس استجابات عينة الدراسة حول عبارات هذا البعد وجاءت العبارات مرتبة تنازليًا كالآتى:

- فى المرتبة الأولى جاءت العبارة رقم (١٦)، وهى "توفير البنية التحتية اللازمة لعمل الفروع" بمتوسط حسابى بلغ (٤,٣٦)، وانحراف معيارى (٠,٩٦)، وهذا يدل على أن عينة الدراسة من أعضاء هيئة التدريس موافقون بدرجة عالية جدًا على هذه العبارة، ويمكن أن تعزى هذه النتيجة إلى أن توافر البنية التحتية من

أنظمة ولوائح وتشريعات وتسهيلات وحوافز، ومرافق وتجهيزات مادية وبشرية وتقنية سيعزز القدرة التنافسية لسوق التعليم العالى السعودى، مما يجعله جاذبًا لجامعات النخبة العالمية لافتتاح فروع لها بالمملكة العربية السعودية، وتتفق هذه النتيجة مع دراسة "كليفورد" Clifford (٢٠١٥) التى توصلت إلى أن من العوامل التى تعتبرها الجامعات العالمية عند إنشاء فروع لها تجهيزات البنية التحتية.

- فى المرتبة الثانية جاءت العبارة رقم (١٨)، وهى "رصد اعتمادات مالية حكومية خاصة بالمنح الدراسية للطلاب السعوديين المسجلين بالفروع" بمتوسط حسابى بلغ (٤,٣١)، وانحراف معيارى (٠,٩٩)، وهذا يدل على أن عينة الدراسة من أعضاء هيئة التدريس موافقون بدرجة عالية جدًا على هذه العبارة، ويمكن أن تعزى هذه النتيجة إلى أن تخصيص منح دراسية حكومية للطلاب السعوديين يعتبر حافزًا لتسجيل الطلاب والالتحاق للدراسة بالفروع، وفى الوقت نفسه يعتبر جاذبًا للجامعات العالمية لضمان تسجيل نسبة محددة من الطلاب سنويًا، خصوصًا وأن نجاح الفروع واستدامتها يعتمد بشكل رئيس على تسجيل العدد الكافى من الطلاب، وتتفق هذه النتيجة مع تجربتى الإمارات وقطر، والتى تقدم حكوماتها منحًا دراسية للطلاب المحليين الملتحقين للدراسة بالفروع.
- فى المرتبة الثالثة جاءت العبارة رقم (١٧)، وهى "خفض الضرائب الحكومية المفروضة على الفروع خلال السنوات الأولى من بدء التشغيل الفعلى" بمتوسط حسابى بلغ (٣,٧٥)، وانحراف معيارى (١,٠٣)، وهذا يدل على أن عينة الدراسة من أعضاء هيئة التدريس موافقون بدرجة عالية على هذه العبارة، ويمكن أن تعزى هذه النتيجة إلى أن الجامعات العالمية هدفها- غالبًا - من إنشاء فروع خارجية لها زيادة الإيرادات المالية، وتخفيض الضرائب الحكومية سيعتبر

عاملاً محفزًا لإنشاء فروع لها فى المملكة العربية السعودية بتكلفة أقل، ويؤكد هذه النتيجة ما توصلت له دراسة "كليفورد" Clifford (٢٠١٥) بأن من العوامل التى تعتبرها الجامعات العالمية عند إنشاء فروع لها حجم المساعدات المالية والإعفاء الضريبى.

- فى المرتبة الرابعة جاءت العبارة رقم (١٥)، وهى "إنشاء مدينة أكاديمية تحتضن الفروع بالمملكة" بمتوسط حسابى بلغ (٣,١٩)، وانحراف معيارى (١,٠٨)، وهذا يدل على أن عينة الدراسة من أعضاء هيئة التدريس موافقون بدرجة متوسطة على هذه العبارة، ويمكن تفسير حصول هذه العبارة على درجة موافقة متوسطة كآخر عبارات هذا المحور إلى أن إنشاء مدينة أكاديمية تنشأ عليها الفروع بالمملكة يحتاج لفترة زمنية، وتكلفة مادية عالية قد لا توازى الجدوى الاقتصادية من إنشاء الفروع فى الفترة الحالية، وقد يكون من المناسب البدء بالتدرج فى إنشاء الفروع أسوةً بالتجربة الإماراتية التى أنشأت الفروع فى بداياتها خارج المدن الأكاديمية، وبعد فترة زمنية عملت على تنظيمها، ونقلت عددًا منها لداخل المدن الأكاديمية الحرة مع منحها تنظيمًا ومزايا خاصة، من جانبٍ آخر أكدت الدراسات كدراسة "الحربى" Al-Harbi (٢٠١٦)، على أن إنشاء مدينة تعليمية حرة تحتضن الفروع فى المملكة كفيل بتلافى سلبيات الترخيص للفروع، ودراسة "ويلكنز" و"هوسمان" Wilkins and Huisman (٢٠١٢) التى توصلت إلى أن الدول الأكثر جذبًا لاستضافة الفروع هى التى تتوافر بها مراكز تعليمية أو مدن أكاديمية.

يستخلص من العرض السابق لنتائج الدراسة أن متطلبات إنشاء الفروع فى المملكة العربية السعودية متنوعة ومترابطة ومتكاملة، وسيساهم العمل على توفيرها فى

تهيئة بيئة مناسبة وجاذبة للجامعات العالمية ذات السمعة الأكاديمية الحسنة لافتتاح فروع لها بالمملكة.

خلاصة النتائج:

توصلت الدراسة للنتائج الآتية:

- موافقة أعضاء هيئة التدريس بدرجة عالية جدًا على المتطلبات اللازمة لإنشاء فروع لجامعات عالمية بالمملكة العربية السعودية، وجاء ترتيب المتطلبات كالآتى: (المرتبة الأولى المتطلبات الإستراتيجية، المرتبة الثانية المتطلبات التنظيمية والإدارية، المرتبة الثالثة المتطلبات التشريعية والقانونية، المرتبة الرابعة المتطلبات الأكاديمية، المرتبة الخامسة متطلبات الثقافة التنظيمية، وفى المرتبة السادسة والأخيرة المتطلبات المادية).
- موافقة أعضاء هيئة التدريس بدرجة عالية جدًا على المتطلبات الإستراتيجية، ومن أهم تلك المتطلبات (إجراء الدراسات الكافية لاحتياجات سوق العمل المحلى قبل استضافة الفروع، دراسة التجارب الدولية البارزة فى استضافة الفروع، بناء خطة إستراتيجية لإنشاء فروع للجامعات العالمية بالمملكة العربية السعودية).
- موافقة أعضاء هيئة التدريس بدرجة عالية جدًا على المتطلبات التنظيمية والإدارية، ومن أهم تلك المتطلبات (تسهيل الإجراءات اللازمة لمعادلة الدرجات العلمية التى تمنحها الفروع، تسهيل الإجراءات المتعلقة بمنح التراخيص للفروع، ضمان عمل الفروع فى إطار من الحرية الأكاديمية بما لا يتعارض مع ثوابت المجتمع، منح الفروع استقلالها الذاتى ماليًا وإداريًا وأكاديميًا).
- موافقة أعضاء هيئة التدريس بدرجة عالية جدًا على المتطلبات التشريعية والقانونية، ومن أهم تلك المتطلبات (إعداد لائحة خاصة بفروع الجامعات العالمية

فى المملكة العربية السعودية، إعداد إطار وطنى للاعتراف بالمؤهلات التى تمنحها الفروع، منح الفروع كافة الضمانات الواردة بنظام الاستثمار الأجنبى المناسبة لقطاع التعليم، تأسيس إدارة بوزارة التعليم تختص بشؤون فروع الجامعات العالمية).

- موافقة أعضاء هيئة التدريس بدرجة عالية جدًا على المتطلبات الأكاديمية، ومن أهم تلك المتطلبات (قيادات أكاديمية تتطلع للريادة العالمية داعمة لمبادرات التعاون الدولى فى التعليم العالى، تنمية الخبرات الدولية لأعضاء هيئة التدريس من المواطنين، إضفاء البعد الدولى على المناهج الدراسية المحلية لإكساب خريجى التعليم العام المهارات الدولية التى تؤهلهم للالتحاق بالفروع، تقويم الطلاب وفق المعايير العالمية).
- موافقة أعضاء هيئة التدريس بدرجة عالية جدًا على متطلبات الثقافة التنظيمية، ومن أهم تلك المتطلبات (تهيئة الجامعات السعودية للتعاون الأكاديمى المشترك مع الفروع، تبنى فلسفة تقوم على إعداد كوادر وطنية تتمتع بكفايات عالمية).
- موافقة أعضاء هيئة التدريس بدرجة عالية على المتطلبات المادية، ومن أهم تلك المتطلبات (توفير البنية التحتية اللازمة لعمل الفروع، رصد اعتمادات مالية حكومية خاصة بالمنح الدراسية للطلاب السعوديين المسجلين بالفروع).

توصيات الدراسة:

توصى الدراسة بالعمل على توفير المتطلبات اللازمة لإنشاء فروع الجامعات العالمية بالمملكة العربية السعودية من خلال الآليات الآتية:

- تأسيس إدارة بوزارة التعليم تختص بشؤون فروع الجامعات العالمية.
- بناء خطة إستراتيجية لإنشاء فروع للجامعات العالمية بالمملكة العربية السعودية.

- تشكيل لجنة تضم خبراء دوليين ومحليين؛ لضمان جودة فروع الجامعات العالمية بالمملكة العربية السعودية.
- منح الفروع استقلالها المالى والإدارى وضمان حريتها الأكاديمية بما لا يتعارض مع ثوابت المجتمع.
- إعداد إطار وطنى للاعتراف بالمؤهلات التى تمنحها الفروع.
- تهيئة الجامعات السعودية للتعاون الأكاديمى والبحثى المشترك مع الفروع.
- تهيئة الكفاءات الوطنية من أعضاء هيئة التدريس للعمل فى فـــروع الجامعـــات العالمية.

المراجع:

المراجع العربية:

الحربى، عبدالله بن مزعل (٢٠١٦). موجهات الترخيص لفروع جامعات عابرة للحدود فى المملكة العربية السعودية على ضوء التحديات العالمية والمحلية. *مجلة كلية التربية*، جامعة الإسكندرية، مصر، ٢٦ (٥)، ٢٢٩-٣١٠. مسترجع من http://search.mandumah.com/Record/819417

الحكير، هنادى فهد عبدالعزيز (٢٠١٥-١٤٣٧). *تطوير التعليم الجامعى السعودى فى ضوء مدخل تدويل التعليم العالى: أنموذج مقترح*. (رسالة دكتوراه غير منشورة)، جامعة الملك سعود، كلية التربية، قسم الإدارة التربوية.

العامرى، عبدالله محمد على (٢٠١٣-١٤٣٤). *متطلبات تدويل التعليم العالى كمدخل لتحقيق الريادة العالمية للجامعات السعودية" تصور مقترح*. (رسالة دكتوراه غير منشورة)، جامعة أم القرى، كلية التربية، قسم الإدارة التربوية والتخطيط.

عبدالحافظ، ثروت عبدالحميد (٢٠١٦، يناير). الاتجاهات الحديثة فى تدويل التعليم الجامعى وإمكانية الإفادة منها فى مصر. *مجلة كلية التربية*، مصر: جامعة الأزهر، ١ (١٦٧)، ١١-١٠٤. مسترجع من http://search.mandumah.com/Record/771818

عبدالرازق، فاطمة زكريا محمد (٢٠٠٩، ابريل). *ضوابط التعليم العالى العابر للحدود القومية بمصر فى ضوء خبرات بعض الدول*. ورقة مقدمة

للمؤتمر العلمى العربى الرابع- الدولى الأول (التعليم وتحديات المستقبل)، مصر: سوهاج، ٢، ٦٣٢-٧٠٠. مسترجع من http://search.mandumah.com/Record/66957

العوضى، عائشة إسماعيل (٢٠١٣، اكتوبر). التوجهات المستقبلية لإدارة الموارد البشرية فى فروع الجامعات العالمية فى دولة الإمارات العربية المتحدة من وجهة نظر رؤساء تلك الفروع. *دراسات عربية فى التربية وعلم النفس*، ٤٢ (٢)، ٨٠-١٠٦. مسترجع من http://search.mandumah.com/Record/471805

القحطانى، ماجد عبدالله (٢٠١٧). *تصور مقترح لتدويل التعليم العالى فى المملكة العربية السعودية فى ضوء خبرة ماليزيا*. (رسالة ماجستير غير منشورة)، جامعة جدة، كلية التربية، قسم أصول التربية.

الكيرعانى، محمد بن كشيم بن أحمد (٢٠٠٩-١٤٣٠). *إستراتيجية تدويل التعليم الجامعى فى المملكة العربية السعودية لمرحلة ما بعد الانضمام لمنظمة التجارة العالمية*. (رسالة دكتوراه غير منشورة)، جامعة الملك سعود، كلية التربية، قسم الإدارة التربوية.

نظام الجامعات (١٤٤١- ٢٠١٩). *مجموعة الأنظمة السعودية. (٣)*، أنظمة التعليم والعلوم، هيئة الخبراء بمجلس الوزراء. مسترجع من https://laws.boe.gov.sa/BoeLaws/Laws/Viewer/bef8a0a4-040e-4dd8-8acd-

aafe00bafdfc?lawId=8ee74282-7f0d-49ff-b6ee-aafc00a3d801

وثيقة رؤية المملكة ٢٠٣٠(٢٠١٦). المملكة العربية السعودية. مسترجع من /http://vision2030.gov.sa

المراجع الأجنبية:

Alfouzan, H. (2015). *International Branch Campuses in the Arab Gulf Region: An organizational view of the Critical Elements for Success*. (Doctoral dissertation of Philosophy), Claremont Graduate University. Retrieved from https://search-proquest-com.sdl.idm.oclc.org/docview/1747107273?accountid=142908

Altbach, P. (2011, Fall). Is there a Future for Branch Campuses?. *International Higher Education*, (65), 7-11. https://doi.org/10.6017/ihe.2011.65.8570

American Council on Education ACE. (2009, September). *U.S. branch campuses abroad*, Center for International Initiatives. Retrieved from http://www.acenet.edu/Content/NavigationMenu/ProgramsServices/cii/pubs/ace/crossborder_survey_results.pdf

Becker, R. (2009). *International branch campuses: markets and strategies.* Report of the Observatory on Borderless Higher Education.

Clifford, M. (2015). *Assessing the Feasibility of International Branch Campuses Factors Universities Consider when Establishing Campuses*.

Cross-Border Education Research Team (C-BERT). (2017a, January 20). *C-BERT Branch Campus Listing*. [Data originally collected by Kevin Kinser and Jason E. Lane]. London: OBHE. Retrieved from http://cbert.org/resources-data/branch-campus/

Cross-Border Education Research Team (2020, Nov 20). *C-BERT International Campus Listing*. [Data originally collected by Kevin Kinser and Jason E. Lane]. Albany, NY: Author. Available: http://cbert.org/resources-data/intl-campus/

Franklin, A., & Alzouebi, K. (2014). Sustainability of international branch campuses in the United Arab Emirates: A vision for the future. The Journal of General Education, 63(2), 121-137.

Garrett, R., Kinser, K., Lane, J.E., & Merola, R. (2016). *International Branch Campuses – Trends and Developments 2016*. Report of the Observatory on Borderless Higher Education.

Gomez, N. (2015, September). *International Branch Campuses*. (Master Thesis of Arts in International Relations), City College of New York. Retrieved from https://academicworks.cuny.edu/cc_etds_theses/367

Hou, A. Y., Chen, K. H., Tsai, H., Chang, C., Wang, L., & Lee, H. (2016). A comparative study of international branch campuses in four Asian nations: Policy and developmental model. Jiaoyu Zhengce Luntan = Educational Policy Forum, 19(1), 1-33. Retrieved from https://search-proquest-com.sdl.idm.oclc.org/docview/1783695046?accountid=142908

Johnson, M. A. (2017). American university branch campuses abroad: A conceptual model for strategic planning. *Educational Planning, 24*(1), 23-31.

Knight, J. (2003). Gats Trade and Higher Education Perspective 2003: Where Are We?. London: The Observatory on Borderless Higher Education.\

Knight, J., & McNamara, J, (2017*). Transnational Education: A classification Framework and Data Collection Guidelines for International Programme and Provider Mobility (IPPM).* Transnational education: a classification framework and data collection guidelines. British Council.

Lawton, W., & Katsomitros, A. (2012) *International branch campuses: data and developments*. Redhill: Report of the Observatory on Borderless Higher Education. www.obhe.ac.uk/documents/download?id=894.

Mackie, C. (2019, May 28). Transnational Education and Globalization: A Look into the Complex Environment of International Branch Campuses. *World Education News Reviews (WENR).* Retrieved from https://wenr.wes.org/2019/05/the-complex-environment-of-international-branch-campuses.

Naidoo, V. (2009). Transnational Higher Education: A Stock Take of Current Activity. *Journal of Studies in*

International Education, *13*(3), 310–330. https://doi.org/10.1177/1028315308317938

Stanfield, D. (2014). *International Branch Campuses: Motivation, Strategy, and Structure*. (Doctoral dissertation of Philosophy), Boston College, Lynch School of Education, Department of Educational Administration and Higher Education.

Streitwieser, B., & Beecher, B. (2017) Information Sharing in the Age of Hyper-competition: Opening an International Branch Campus, Change. *The Magazine of Higher Learning*, *49*(6), 44-50. https://doi.org/10.1080/00091383.2017.1399005

The Observatory on Borderless Higher Education (OBHE). (2017). *Cross-Border Education Research Team*. London: OBHE. http://cbert.org/

Turcan, R. V., & Gulieva, V. (2014). *De-Internationalization of Universities: An Exploratory Study*. Paper presented at 5th Aalborg Conference, Rebild, Denmark.

UNESCO & Council of Europe. (2001). *Code of Good Practice in the Provision of Transnational Education. Riga, Latvia*: UNESCO-CEPES; Council of Europe.

Verbik, L. & Merkley, C. (2006, October). *The International Branch Campus: Models and trends*. Report of the Observatory on Borderless Higher Education.

Wilkins, S. (2016). Establishing international branch campuses: A framework for assessing opportunities and risks. *Journal of Higher Education Policy and Management, 38*(2), 167-182. https://doi.org/10.1080/1360080X.2016.1150547

Wilkins, S., & Huisman, J. (2012). The international branch campus as transnational strategy in higher education. *Higher Education, 64*(5), 627-645. http://dx.doi.org.sdl.idm.oclc.org/10.1007/s10734-012-9516-5

Wilkins, S. & Rumbley, L. (spring 2018). What an International Branch Campus Is, and Is Not: A Revised Definition. *International Higher Education*, (93)12-14. http://dx.doi.org/10.6017/ihe.2018.93.10379.